بنتها واسفل خال امها المحترم بثبت المصاهرة كالوطي وتحرم البنت المنفية
بالملاعنة وان لم يدخل بامها لانها لم تنتف عنه قطعا وحلائل ابنائكم ازواج
ابنائكم واحدتها حليلة والذكر حليل سميا بذلك لان كل
واحد منهما يحل ازار صاحبه من الحل وهو ضد العقد وقوله تعالى
الذين من اصلابكم احتراز عن حليلة المتبني فانها لا تحرم
على الرجل الذي تبناه فان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج
امرأة زيد بن حارثة وكان تبناه صلى الله عليه وسلم لا عن حليلة
ولده من الرضاع فانها تحرم عليه ولا عن حلائل ابنا الولد وان
سفلوا لتنبيه كل امرأة تحرم عليك بعقد النكاح تحرم بالوطي
في ملك اليمين والوطي بشبهة النكاح فاذا وطئ امرأة بشبهة
او جارية بملك اليمين حرم على الواطي امهاتها وتحرم
الموطوءة على ابي الواطئ وابنه ولو زنا بامرأة لم تحرم امها
ولا بنتها على الزاني ولا تحرم الزانية على ابي الزاني وابنه
كما قاله ابن عباس واليه ذهب مالك والشافعي وذهب قوم
الى ان المحرم يروي ذلك عن عمران بن حصين وابي هريرة وهو
قول اصحاب الرأي وهي المباشرة بشهوة كلمس وقبلة كالوطي
في تحريم الربيبة فيه قولان احدهما وهو الاصح من مذهب
الشافعي لا لان ذلك لا يوجب العدة فلا يوجب الحرمة والثاني
نعم لان ذلك كالوطي بجامع التلذذ بالمرأة ولانه استمتاع
يوجب العدة على المحرم فكان كالوطي وبعمدا قال جمهور العلما
ثم ذكر سبحانه وتعالى تحريم الجمع بقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين
اي ولا يجوز للرجل ان يجمع بين اختين في نكاح سواء كانتا من نسب
او رضاع سواء انكحهما معا ام مرتبا فاذا انكح امرأة ثم طلقها

بائنا

بائنا جاز له نكاح اختها وحرم بالجمع في النكاح الجمع بملك اليمين فانه
جايز لكن لا يجوز ان يجمع بينهما في الوطي فاذا وطي احداهما لم يحل له
وطي الاخرى حتى يحرم الاولى على نفسه ويلحق بالاختين بالسنة
الجمع بين المرأة وعمتها او خالتها من نسب او رضاع ولو بواسطة
قال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت
اخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اختها الا الكبرى
على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذي وحسنه
وصححوا ولما فيه من تقطيعة الرحم وان رضيت بذلك فان القطع
يتغير والبيان استثنى صلى الله عليه وسلم في خبر النهي عن ذلك فيقول له
انكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم كما رواه ابن حبان وغيره
ورضاع يحرم الجمع ابتداء ودواما وهو كل امرأتين بينهما قرابة او
رضاع لو فرضت احداهما ذكرا حرم تناكحهما حرم الجمع بينهما بنكاح
او وطي بملك اليمين وقوله تعالى الا ما قد سلف استثناء
لازم المعنى وهو المؤاخذة فكانه قال تعالى تواخذون بذلك الا
ما قد سلف قبل النهي فلا تؤاخذون به او منقطع اي لكن ما
سلف من نكاح بعض ما ذكر فانه مغفور لكم ويؤيد هذا قوله
تعالى ان الله كان غفورا لما سلف منكم قبل النهي رحيما بكم في
ذلك وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر من رواية ابن ذكوان وعاصم
باظهار الدال وقرئ عند النون والباقون بالادغام وحرمت المحصنات
اي ذوات الازواج على ان تنكحن قبل مفارقة ازواجهن
سواء كن حرائر ام لا مسلمات ام لا قال ابو سعيد الخدري نزلت في نساء
كن هاجرن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهن ازواج فتزوجهن
بعض المسلمين ثم انه مر ازواجهن مهاجرين فنهى الله المسلمين عن نكاحهن

Copyright © King Saud University